كلمة ونص

نبيل الملاح

هموم معيشية

كنت قد كتبت خلال السنوات الماضية عدة مقالات بهذا العنوان طرحت فيها معاناة الناس في معيشتهم، وطرحت أفكاراً محددة لمعالجتها ضمن الإمكانات المتاحة، لكن للأسف لم تلق أي اهتمام من المعنيين الذين أصبحت هموم المواطن «آخر همهم» رغم التصريحات التي يدلون بها بين الحين والآخر التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وجاءت الأزمة التي تعرضت لها سورية في عام ٢٠١١ لتزيد من معاناة الناس وهمومهم المعيشية التي باتت في السنتين الأخيرتين في غاية الصعوبة والتعقيد، وكل تأخير في وضع الحلول الإسعافية سيؤدي حتماً لكارثة اجتماعية ندعو الله ألا نصل إليها، لكن علينا أن نعي مخاطرها ونحذر منها.

إن الحلول المجتزأة لا يمكن أن تحسن الأوضاع من قريب ولا من بعيد، ولابد من وضع رؤية وطنية إستراتيجية شاملة بعيداً من التنظير والنفاق تحدد الأهداف والأولويات والآليات بدقة وبما يتناسب مع أوضاع بلدنا لتكون سورية للجميع وليس للأغنياء فقط.

لقد أصبح نحو تسعين بالمئة من الشعب السوري يلامسون خط الفقر، وهم محرومون من الغذاء والدواء واللباس، ويعانون من عدم توافر الكهرباء التي هي عصب الحياة، ومن دونها لن تكون هناك حياة ولا زراعة ولا صناعة ولا تعليم، وعوضاً عن طرح مشاريع لتحسين الوضع الكهربائي يطرح بعض المسؤولين الاستعانة بالطاقة البديلة والأميبرات التي تفوق كلفتها إمكانات المواطنين، بل ليس لديهم القدرة على التفكير بتنفيذها، وذلك لحساب أشخاص يحققون منها أرباحاً خيالية.

إن الكهرباء من القطاعات التي يجب أن تبقى بيد الدولة توليداً وتوزيعاً، لا يجوز بحال من الأحوال التنصل من هذه المسؤولية التي تبقى من واجبات الدولة الأساسية؛ أما الاستفادة من الطاقة البديلة فيجب أن يتم ذلك بمشاريع عامة تقوم بها وزارة الكهرباء والجهات المعنية الأخرى.

هذا وغيره يتطلب الإسراع بالبدء بالإصلاح والتغيير الذي أصبح أمراً علاجياً إسعافياً لمختلف مؤسسات الدولة واقتصاداها؛ بل لحياة الناس التي باتت غير قادرة على الاستمرار بالتحمل، وكل تأخير في ذلك سيمكن الفاسدين من محاولة إجهاضه والالتفاف عليه كما حدث في مرحلة سابقة.

لقد دفع الشعب السوري أثماناً باهظة، وما زال، في الوقت الذي يعيش فيه الفاسدون وأعوانهم حياة ترف وبذخ وينهبون ثروات سورية جهاراً نهاراً.

لابد أن يبدأ الإصلاح بملاحقة هؤلاء الفاسدين الحاليين والسابقين واسترداد الأموال التي نهبوها وهربوها خارج سورية، وهذا يتطلب، كما أقترحت سابقاً، إصدار قانون بإحداث هيئة لمكافحة الفساد ترتبط برئيس الجمهورية وتعطى صلاحيات استثنائية تضمن استرداد الأموال المنهوبة التي أعتقد أنها تكفي لإعادة إعمار سورية وتنشيط دوران الاقتصاد الوطني.

وتأتي الأولوية الثانية في وضع خطط وبرامج لزيادة الرواتب والأجور تدريجياً لتحسين الأوضاع المعيشية من جهة والحد من انتشار الفساد من جهة أخرى؛ حيث يتعذر محاسبة الموظف الذي يحصل على إكراميات لتأمين معيشة أسرته بالحد الأدنى في ظل عدم حصوله على راتب يغطي تكاليف المعيشة التي باتت تفوق الدخل بعشرة أضعاف وأكثر.

إن ما يطرحه بعض الخبراء وأساتذة الاقتصاد بزيادة الرواتب والأجور وتغطيتها من العجز غير مناسب على الإطلاق وسيؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار في ظل العجوزات المتراكمة وضعف الموارد.

الحل في وضع النقاط على الحروف، والبدء بالإصلاح ومحاربة الفساد من دون تأخير.

نساء يطلبن ولادة قيصرية ولسن بحاجة لها

مدير مشفى الزهراوي لـ«الوطن»: حالات اغتصاب ينتج عنها حمل والبعض من سفاح القربى

محمد منار حميجو

كشف المدير العام لمشفى الزهراوي في دمشق علي محسن أن المشفى استقبل ما بين ٣٥ إلى ٤٠ حالة لنساء معنفات بحالات مختلفة منها حالات اغتصاب سببت حالات حمل بعضها سفاح قربى، مشيراً إلى أن عدد الحالات متفاوت، بمعنى أنه من الممكن أن يتم استقبال حالتين كل أسبوع وأحياناً حالة واحدة شهرياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد محسن أنه مقارنة بدول العالم فإن عدد حالات العنف يعتبر قليلاً وهذا يعود إلى وعي المجتمع السوري، لافتاً إلى أن الحالات التي تم استقبالها متفاوتة بين خفيفة ومتوسطة وهناك حالات خطرة ولكن لم تصل إلى حد الوفاة، ولفت إلى أنه لم يتم تسجيل أي حالة وفاة العام الماضي لنساء معنفات.

وبين أنه في حال وردت حالة سفاح قربى فأنه يوجد فريق مختص للتعامل مع هذه الحالات والناجيات من الاغتصاب فيتم إجراء لها كل الرعاية المناسبة بدءاً من الاستجابة وتقديم العلاج المناسب بشكل سري للمريضة وكذلك فإنه يتم تقديم العلاج النفسي والطبي للمريضة، لافتاً إلى أنه في حال نجم عن الاغتصاب حمل وولدت المريضة المعنفة فإنه لتسجيل المولود هناك لجنة خاصة تتابع المواضيع القانونية والإدارية للمولود وليس للمشفى علاقة في ذلك باعتبار أن مهمة المشفى تنتهي عند مرحلة العلاج.

ولفت محسن إلى أن هناك أطباء مختصين للتعامل مع المريضات المعنفات ولذلك هناك أسلوب للعلاج بأن يقدم الطبيب لها كل الوسائل التي يبعد عنها كل المخاطر ويضعها في جو من الأمان والراحة النفسية ومن ثم يبدأ بعلاجها من الناحية الجسدية، وذلك بأن يجري لها الإجراءات الطبية المناسبة بعد موافقتها ومن ثم تبدأ مرحلة الدعم النفسي للمريضة وهذا الموضوع يتم بعد أن تصبح المريضة في وضع آمن.

وأضاف: من ثم يتم التواصل مع الجهات الأخرى في حال كانت المريضة بحاجة إلى وضعها في مكان آمن في حال وجودها في البيت الذي حدث فيه التعنيف يسبب خطر عليها مرة أخرى وبالتالي يتم العمل على أساس اختيار المناسب لوضع المريضة في مكان آمن.

وأكد محسن أنه يتم السعي حتى يكون جميع الأطباء في المشفى لديهم خبرة في التعامل مع المريضات المعنفات وذلك بإجراء دورات منظمة في هذه الموضوع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك جمعية تنظيم الأسرة السورية، مشيراً إلى أنه تم إجراء دورات لحوالى ٥٠ بالمئة من الأطباء في المشفى والدورات القادمة التي من المتوقع أن تكون خلال شهر تشمل باقي الأطباء.

وفي موضوع آخر لفت محسن إلى أن المشفى هو الأول في سورية بنسبة الولادات الطبيعية بمعنى أنه أكثر مشفى في سورية يكافح الولادة التي تتم عن طريق العملية القيصرية، لافتاً إلى أن المشفى لا يجري العملية القيصرية إلا في حالات طبية تحتاج إلى ذلك وليس بناء على رغبة المرأة الحامل، أي إن المشفى لا ينفذ رغبة المريضة في ذلك في حال كانت تستطيع الولادة بشكل طبيعي ومن دون أي مشاكل طبية حتى لو انتقلت إلى القسم الخاص باعتبار أن سياسة المشفى مع الولادة الطبيعية باعتبار أنها أسلم وأفضل للمرأة الحامل.

سوق الحظ يرفع سعرها من ٨ آلاف ليرة إلى ٢٥ ألفاً بحماة

باعة: حركة البيع قوية.. ومدير البريد: ٧٢٤٦٠ بطاقة حصة ٤٨ معتمداً مرخصاً

حماة - محمد أحمد خبازي

منذ بداية الشهر الجاري قفزت أسعار بطاقات الحظ بأسواق حماة السوداء إلى ٢٥ ألف ليرة، بزيادة أكثر من ضعفي سعرها الرسمي المحدد بـ٨ آلاف ليرة، ومن المتوقع حسب باعة أن يزداد سعرها أكثر مع اقتراب موعد السحب على إصدار رأس السنة الأول في ٩ الشهر الجاري.

وبيّن باعة ثابتون وجوالون لـ«الوطن» أن حركة البيع قوية، ومهما يكن سعر البطاقة فسيشتريها الناس لكون الجائزة الكبرى مليار ليرة وهي مغرية!.

وأوضح معتمدون أن البطاقات التي خصصهم بها فرع السورية للبريد بحماة، نفدت بسرعة قياسية، وقد باعوها بالسعر الرسمي، ولفتوا إلى أن أكثر المبيعات كانت لصبايا، إضافة للزبائن المواظبين على شراء البطاقات أسبوعياً، ومنهم من اشترى أكثر من بطاقة ليجرب حظه في السنة الجديدة.

أما الباعة الجوالون الذين يجوبون الشوارع والأسواق والمقاهي وبعض الدوائر الرسمية، فذكروا أن الموظفين يشترون نصف بطاقة، وبعضهم يشترك بشراء بطاقة كاملة، ولفتوا إلى أن تجاراً ومتعهدي بناء وأصحاب مكاتب سيارات وعقارات اشتروا بالجملة أي مابين ٥ – ١٠ بطاقات.

وذكر (هيثم) وهو موظف أنه اشترى بطاقة كاملة بنحو ٢٠ ألف ليرة منذ عدة أيام، لـ« يقبر» الفقر كما يقول!.

> التموين: نظمنا ضبوطاً بناء على شكاوى

فإذا ابتسم له الحظ وربح الجائزة الكبرى فسيشتري بيتاً خاصاً به لكونه مقيماً مع أهله، وسيارة ليرتاح من المعاناة مع سرافيس النقل الداخلي.

أما (يوسف) وهو طالب في كلية الهندسة الزراعية فبيّن أنه اشترى نصف بطاقة بنحو ١٢٥٠٠ ليرة، ليحقق حلمه إذا ربح بالزواج ممن يحب ويكون أسرة!.

في حين ذكر (أبو خالد) أنه اشترى بطاقة بسعرها الرسمي ٨ آلاف ليرة من محل لبيع البطاقات في حماة، فهو مدمن على اليانصيب ففي كل أسبوع يشتري بطاقة لعل وعسى يربح غير قيمتها كما هي العادة!.

وأنه إذا ربح الجائزة الكبرى أو نصفها فسيزوج ابنه الكبير، وسيشتري بيتاً صغيراً لابنه الأوسط الذي يؤدي الخدمة الإلزامية حالياً.

في حين ذكرت (رحاب) وهي موظفة أنها ستنفق الجائزة في حال ربحتها بشراء ألبسة وأحذية لها ولشقيقاتها الثلاث ولأولادهن، كما ستشتري سيارة سياحية لشقيقها كي يعمل عليها بالأجرة بعد دوامه الرسمي ليحسن وضعه المعيشي، فهو موظف ولديه أربعة أولاد.

من جانبه بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للبريد بحماة شبلي أنطكلي، أن عدد باعة بطاقات يانصيب معرض دمشق الدولي المرخصين أصولاً بالمحافظة نحو ٤٨ معتمداً، وحصلوا على نحو ٧٢٤٦٠ بطاقة من بطاقات إصدار رأس السنة الأول.

وأوضح أن كل مرخص يبيع بسعر زائد عن التسعيرة المحددة رسمياً يلقى ترخيصه.

في حين بيّنت حماية المستهلك لـ«الوطن» أنه تم خلال الأيام القليلة الماضية تنظيم عدة ضبوط بحق باعة في عدة مناطق لبيعهم بطاقات اليانصيب بسعر زائد، وذلك بناءً على شكاوى من مواطنين.

وأوضحت أن الدوريات تتابع الباعة، وفي حال تعرض المواطن للابتزاز بسعر البطاقة، ما عليه سوى تقديم شكوى أو الاتصال، وتُرسل إليه دورية لأي موقع يختاره من دون تكليفه أي جهد أو عناء.

لماذا لم تنفذ طرطوس مشاريعها التنموية منذ عام ٢٠١٧؟

زين: تبدلات الأسعار وأسباب أخرى حالت دون تنفيذ معظمها حتى الآن

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تم في عام ٢٠١٧ إعداد أضابير تنفيذية لمشروعات تنموية ضمن أمالك مدينة طرطوس بغرض تأمين موارد متجددة تكفي المدينة للنهوض في جميع المجالات وخاصة الخدمية وهذه المشاريع منها تنفيذ سوق لبيع الأسماك على الكورنيش البحري عند مرفأ الصيد والنزهة الجديد الواقع على حد مشروع كونكورد، وإنشاء وإكساء وتجهيز لمدرسة بكل المراحل على شارع المتنبي لعقار عائدة ملكيته لمدينة طرطوس، وتنفيذ وتجهيز مسبح شعبي على الكورنيش البحري، وبناء وإكساء معملين في المنطقة الصناعية بطرطوس (عصائر وكونسروة)، وإحداث شركة دعاية وإعلان /إعلانات ثابتة وشاشات إلكترونية.

واليوم بعد مرور ست سنوات على تجهيز أضابير هذه المشاريع والحديث عنها يلاحظ أنها مازالت دون تنفيذ على أرض الواقع، الأمر الذي رد عليه رئيس مجلس المدينة محمد زين في حديثه لـ«الوطن» حول سوق بيع الأسماك بأن المدينة قامت بإعداد إضبارة تنفيذية كاملة والمخططات التنفيذية اللازمة والكشف التقديري للمشروع المؤلف من بناء على طابقين بمساحة /٢٨٨٠/ م٢ يحتوي على /٥٤/ محلاً لبيع الأسماك و/٤/ صالات مزاد وجملة وكافتيريا ومطعم للمأكولات البحرية وقسم للخدمات، وبلغت كلفة المشروع التقديرية في العام ٢٠١٩، نحو ٩٠٠ مليون ليرة سورية، وتم تأمين الاعتماد المالي لهذا المشروع في العام ٢٠٢٣ ونتيجة الزيادات الحاصلة في الأسعار في السوق المحلية، وسنداً للتوجيهات الحكومية المتضمنة التأكد من أن تكون أسعار الكشف التقديري متوافقة مع الأسعار الحقيقية بتاريخ الإعلان وذلك من خلال مقارنتها مع الأسعار المعتمدة في مديرية الخدمات الفنية، وفي حال كانت الأسعار متغيرة يجب تعديل أسعار الكشف التقديري بما يناسب ذلك، وتمت إعادة تحليل الأسعار والكشف التقديري للمشروع عدة مرات متتالية وبعد الزيادات الأخيرة لأسعار الإسمنت والمحروقات في العام بلغت القيمة تقريباً نحو ١٠ مليارات ليرة سورية وفق تحليل الأسعار الصادر عن مديرية الخدمات الفنية بطرطوس، وتم تأمين اعتماد مالي لتنفيذ هذا المشروع بالعام ٢٠٢٤ بمبلغ مقداره /٧/ مليارات ليرة سورية حيث تتم حالياً متابعة إجراءات التعاقد وفق البلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء.

وبخصوص تنفيذ وإكساء مبنى السوق التجاري الواقع على شارع إسكندرون قال: بعد أن تم تخصيص مكتب الشهداء العسكري ومركز خدمة المواطن وعدة مؤسسات لمصلحة محافظة طرطوس في المبنى التجاري القائم على العقار /٧٤٤٢/ طرطوس العقارية، ولعدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال الإكساء، تم إعداد دفاتر شروط فنية ومالية وحقوقية لاستثمار الأجزاء المتبقية من البناء القائم، وتم عرض هذه الأجزاء للاستثمار بالمزاد العلني أصولاً، وحالياً المبنى كله قيد الاستثمار وتم تجهيز جزء منه، وأعمال التجهيز والإكساء فيه قائمة للأجزاء الأخرى، وحالياً توجد مراسلات مع نقابة المهندسين لبيان إمكانية الاستمرار في إشادة الأجزاء غير المبنية من العقار والتي هي عبارة عن /٧/ طوابق متكررة بمساحة طابقية /١٠٠٠/ م٢ تقريباً ليصار –في حال أقرت الدراسات الهندسية قدرة البناء على التحمل– الإعلان عن استثمار الجزء غير المبني بعد إعداد الجدوى الاقتصادية ودفتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية.

ويضيف زين: وفيما يتعلق بتنفيذ وإنشاء وإكساء وتجهيز مدرسة بكل المراحل على شارع المتنبي لعقار عائدة ملكيته لمدينة طرطوس فقد تم إعداد دفاتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية الخاصة باستثمار الموقع المخصص للمدرسة وإعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع، وقبل الإعلان عن استثمار الموقع أصولاً ونتيجة التوجيهات الحكومية المتعلقة بهذا الموضوع وسنداً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ١٩٨٢ وتعديلاته وللبلاغات الصادرة بهذا الخصوص وحرصاً على مصلحة المدينة كان يجب البدء بالعمل على تقسيم العقار المخصص للمدرسة إلى جزأين الأول بمساحة /٥٠٠٠/ م٢ مخصص لبناء المدرسة ويجب تعديل الصفة التنظيمية له من سياحي تجاري إلى مدارس تعليمية خاصة، وبقي الجزء الآخر منه يحمل الصفة التنظيمية تجاري سياحي وهذا ما سيتم العمل به مع بداية العام ٢٠٢٤.

أما بشأن تنفيذ وتجهيز مسبح شعبي على الكورنيش البحري ففي صيف العام ٢٠١٨ قامت المدينة بتجهيز موقع الكرنك الغربي في شاطئ الأحلام كموقع للسباحة الشعبية وتم تأمين كل الخدمات الشاطئية فيه آنذاك وإدارته من قبل كوادر المدينة، ونتيجة التوجيهات الحكومية والمجلس الأعلى للسياحة آنذاك تم تكليف مجلس المدينة ووزارة السياحة عن طريق الشركة السورية للنقل والسياحة باستثمار موقع الكرنك الغربي كموقع للسياحة والسباحة الشعبية إضافة إلى موقعين آخرين في شاطئ الأحلام إلى الجنوب من موقع الكرنك حيث تم تجهيز الموقع وفق البرنامج التوظيفي المخصص له، وبقي الشاطئ مفتوحاً لعموم المواطنين بأسعار رمزية مع تأمين جميع الخدمات الشاطئية ضمن الموقع من حمامات وأدواش ومشاجع ومظلات وغيرها، كما أنه يوجد على الكورنيش البحري للمدينة أربعة مكاسر مخصصة للسباحة لعموم المواطنين.

وبخصوص بناء وإكساء معملين في المنطقة الصناعية بطرطوس (عصائر وكونسروة) أجاب زين: في العام ٢٠١٩ تم إعداد دفتر شروط فنية ومالية وحقوقية للتعاقد بالتراضي بخصوص تنفيذ واستثمار معمل للعصائر والكونسروة في المنطقة الصناعية على أملاك المدينة الخاصة وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس المدينة في العام ٢٠٢٠ ولم يتم التعاقد آنذاك مع أي مستثمر لعدم ورود عروض مناسبة، وتم حالياً عرض الموضوع على مجلس المدينة بدورته العادية السابعة التي انعقدت في الشهر الحادي عشر من العام ٢٠٢٣ وصدر قراره رقم /٩٤/ تاريخ ١٦/١١/٢٠٢٣ المتضمن في مادته الأولى الموافقة على تعديل دفتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية الخاص بالمقسم /٣١٥/ من منطقة بيت عليان العقارية من معمل كونسروة وعصائر إلى (صفة معامل) بشكل عام من ضمنها «معمل عصائر وكونسروة» إضافة إلى مقسم آخر جديد رقم /٣١٢/ منطقة بيت عليان العقارية بشريطة انسجام هذا التعديل مع القوانين والأنظمة المتعلقة بذلك وحالياً يتم تعديل دفاتر الشروط ليصار إلى الإعلان عن استثماره أصولاً وفق القوانين والأنظمة. وبخصوص إحداث شركة دعاية وإعلان (إعلانات ثابتة وشاشات الكترونية)، قال: لقد تم إعداد الدراسات اللازمة لإحداث هذه الشركة والنماذج الخاصة باللوحات الإعلانية وتحديد المواقع في المدينة ونتيجة التبدلات السريعة بالأسعار والتغيرات الطارئة لها لم تتمكن المدينة من رصد الاعتماد المالي.